مشروع السوق الشرق أوسطي والعمل الاقتصادي العربي المشترك

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

- السوق الشرق أوسطي تكتل اقتصادي: 2
- رؤية شيمون بيريز حول السوق الشرق أوسطي: 3
- الهدف من مشروع بيريز (الشرق الأوسط الجديد): 4
- مؤتمر الدار البيضاء نوفمبر 1994 وترسيخ مفهوم السوق الشرق أوسطي: 6
- مؤتمر عمان الاقتصادي نوفمبر 1995 استكمالاً لمسيرة مؤتمر الدار البيضاء: 7
- مؤتمر القاهرة الاقتصادي الإقليمي الثالث والتعاون الاقتصادي:..... 8
- التطبيع بين العرب وإسرائيل (الاقتصاد أولاً) أم (السلام الشامل والعادل أولاً): 9
- 162 مشروعاً من الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر القاهرة:.....10
- مجالات ودلالات مشاريع اسرائيلية: 12

مشروع السوق الشرق أوسطي والعمل الاقتصادي العربي المشترك

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

فكرة السوق الشرق أوسطي مخطط لها منذ زمن في الفكر الإسرائيلي والأدبيات الاقتصادية الإسرائيلية، لكن التحرك العملي في طرح تلك السوق بدأ في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في عام 1991، ويبدو أن السوق الشرق أوسطي يمثل فاتورة السلام لإسرائيل، ومن المفترض أن تشمل السوق الشرق أوسطي دول المنطقة العربية وإسرائيل بالإضافة لإيران وتركيا واثيوبيا. وهذا يثير عدداً من الأسئلة: (1)

- هل السوق الشرق أوسطي نابعة عن رغبة داخلية للمنطقة، أم هي مفروضة من الخارج أو الداخل؟
- هل نستطيع أن نرفض السوق الشرق أوسطي؟ وما هي مبررات الرفض وبخاصة إذا كان هناك رفض عربي؟
- ما هو مفهوم السوق الشرق أوسطي وما هي آثاره السلبية والايجابية؟
- كيف يمكن للبلدان العربية في حال عدم رفضها للسوق مجابهة السلبيات الناتجة عنها؟

- السوق الشرق أوسطي تكتل اقتصادي:

السوق الشرق أوسطي يعني قيام تكتل اقتصادي يضم كلاً من إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني والأردن، ثم تتسع دائرة الدول الداخلة في السوق وفقاً لعدد من الافتراضات:

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وباكستان (3) وإسرائيل.
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران واثيوبيا والباكستان وإسرائيل.

هناك أيضاً وجهات نظر أخرى حول حدود السوق الشرق أوسطي لا مجال لذكرها الآن.

وفي تقديري الجدل النظري أو السياسي حول حدود السوق الشرق أوسطي هو من قبيل مضيعة الوقت، وقد تحدث عن ذلك أكاديميون واستراتيجيون، منذ أوائل هذا القرن ولم يتفقوا على تعريف محدد، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لا يمكن تعريف مخلوق اصطناعي بالمطلق إذا لم نلجأ إلى المعايير ذاتها، وطالما اختلفت المعايير باختلاف المواقع والأهداف وصار لكل طرف شرق أوسط خاص به، لابل أحياناً يصبح لكل طرف أكثر من شرق أوسط بحسب القضية

(1) سعد طه علام، الشرق أوسطية والتكامل الاقليمي، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية أيلول 1996، ص123-124.

المطروحة، وعلى سبيل المثال، الشرق الأوسط الأمني بالنسبة لإسرائيل يضم قطعاً إيران والعراق، وقد يضم الباكستان إذا أثير موضوع السلاح النووي، في حين الشرق الأوسط الاقتصادي والشرق الأوسط السياحي مختلفان كلياً عن هذا التوصيف الجغرافي النسبي. (1)

(فالشرق أوسطية هي مجموعة من الترتيبات والمنظومات والأنساق الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضوين في كل إطار، وهي أيضاً، كونها المحرك الرئيسي والمحفز المهم في عملية السلام، بحسب المنظور الإسرائيلي أساساً، والدولي بدرجات متفاوتة بين أطرافه، تمثل عملية بناء نظام انطلقت من مؤتمر مدريد مروراً بالدار البيضاء وعمان والقاهرة. وبحسب هذا التصور تصبح عملية السلام بمثابة جسر العبور من وضع إقليمي يتسم بالفوضى والصراعات إلى نظام إقليمي تعاوني ومنتظم.

وفي إطار المقاربات التاريخية يصبح مؤتمر مدريد والعملية التي أطلقها شبيهاً بمؤتمر فيينا عام 1815، ومؤتمر فرساي عام 1919 ومؤتمر مالطا عام 1945، من حيث كونه نقطة تحول من نظام بائد يعقد المؤتمر على حطامه، إلى صياغة نظام جديد له بنيته وقواعده وقيمه وأنماطه المختلفة. فعملية السلام، بحسب الشرق أوسطية، تتخطى إقامة سلام محدود كتوقيع اتفاقية دبلوماسية قانونية بين طرفين، فهذا جزء من العملية وليس من الضروري أن يسبق بحسب هذا الفهم، الهدف الأعلى، وهو تحقيق السلام الشامل بما يرمي إليه مفهوم المفاوضات متعددة الأطراف الذي يعني القضايا التعاونية كافة، لا بما يرمي إليه مفهوم المفاوضات الثنائية الذي يعني كل المسارات). (2)

وتقوم السوق الشرق أوسطي على مجموعة من الأسس هي: (2)

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة.
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

- رؤية شيمون بيريز حول السوق الشرق أوسطي:

يعرض شيمون بيريز رؤيته حول السوق الشرق أوسطي كما يلي:

(على المنطقة أن تصبح خلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة سوقاً مشتركة مثل أوروبا، أو منطقة تجارة حرة مثل شمال أمريكا.

- كما بدأت أوروبا بالصلب والحديد، علينا نحن أن نبدأ بالسياحة والزراعة.

---

(1) مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، حلقة نقاشية، ورقة العمل للباحث ناصيف حتي، مجلة المستقبل العربي، العدد 3 م1996، ص90.

(2) المصدر السابق ص91.

(2) المصدر السابق، ص135.

- الفقر والجهل هما مصدر الأصولية، ومن الضروري التغلب عليهما.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية معيار لدمقرطة الشرق الأوسط.
- اعتماد السياسة المرحلية للوصول إلى التعاون الإقليمي.
- إن الهدف الأسمى هو خلق جماعة إقليمية عندها سوق مشتركة وهياكل مركزية منتجة مشابهة للجماعة الأوروبية.
- إن إقامة السلام والأمن تتطلب ثورة مفاهيمية.
- المطلوب إنشاء إطار جديد للمنطقة ولا مفر مستقبلاً من منظمة إقليمية). (3)

- الهدف من مشروع بيريز (الشرق الأوسط الجديد):

لقد كان واضحاً لنا العرب أن الهدف من مشروع بيريز (الشرق الأوسط الجديد) هو تحقيق الهيمنة والسيطرة اقتصادياً لإسرائيل على المنطقة تحت غطاء تطوير العملية السلمية.

ولم تكن في يوم من الأيام الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وبخاصة جيرانها واعدة أساساً لأسباب عديد منها:

- صعوبة عملية التطبيع للعلاقات وتجاوز الرواسب النفسية.
- انعدام التوازن بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الإسرائيلي.
- لن تكون السوق العربية في المستقبل المنظور، هدفاً أساسياً للصادرات الإسرائيلية التي تبحث عن أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.
- كما أن الصادرات العربية لن تكون مستقبلاً مخصصة للاستهلاك داخل إسرائيل، وهي تتناسب أكثر مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.

فالجميع يعلم عدم توفر الشروط الابتدائية للتعاون الاقتصادي العربي الإسرائيلي، ومع ذلك عقدت المؤتمرات الاقتصادية في الدار البيضاء وفي عُمان (وقد لوحظ بشكل مطلق الجهد الذي بذل لتضخيم وصف القدرة الكامنة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، من منطلق الرغبة في تعظيم قوة وأهمية العملية السلمية. وبكلمات أخرى: أنظروا أية فوائد سيجنيها العرب إذا ما أبرموا سلاماً مع إسرائيل وعقدوا حلفاً تطبيعياً معها، وقد بدا الأمر للعديد من القادة العرب بأنه أخطبوط إسرائيلي بدأ يطلق أذرعته) (1).

كما رأت جهات تجارية دولية في العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والمؤتمرات الاقتصادية خصوصاً فرصة تجارية غير عادية، فالنور الذي رأوه في نهاية النفق أعماهم عن إدراك العقبات والصعوبات التي قد تواجههم أثناء عبور النفق وبخاصة إذا علمنا تهافت

---

(3) المصدر السابق، انظر أيضاً:

Shimon Peres, The Middle East Pease Process and The Mediterranean Basin, Malta Review of International Affairs No 6, January 1995 P. 14.

(1) عوديد فرانوت ودافيد ليبكني، مجلة (عكسيم)، ترجمة حلمي موسى، جريدة السفير العدد الصادر في 1996/9/6

الشركات متعددة الجنسية على دفاتر الشروط للمشاريع الإقليمية، إذا آمن هؤلاء أن معنى الشرق الأوسط الجديد هو مشاريع تنموية إقليمية سوف تستثمر فيها مليارات الدولارات فعملوا جهدهم للحصول على قطعة من قرص الجبنة، أو حصة من هذا الكنز.

وقد كشفت دفاتر الشروط الضخمة التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية للمشاركين في المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في الدار البيضاء عن مشاريع بقيمة 24 مليار دولار ومن بين هذه المشاريع شق اتوسترادات تربط دول المنطقة، حفر قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت، تطوير أنظمة الاتصالات وإقامة منظومة اتصال متطورة بين دول المنطقة، إقامة منطقة سياحية (إسرائيلية ـ أردنية) على شواطئ البحر الميت، تطوير مصادر المياه، وقد أوحت دفاتر الشروط الموضوعة خصيصاً لهذه المشاريع الإقليمية الضخمة بأن العملية السلمية ستفتح عهداً اقتصادياً جديداً. ولكن ما أن انتهى مؤتمر الدار البيضاء حتى عاد الواقع الرمادي وسيطر من جديد على منطقة الشرق الأوسط التي عاشت انتهاء فترة انعقاد المؤتمر حلماً ورديا وبخاصة عندما تبادل رجال الأعمال العرب بطاقات التعريف مع رجال الأعمال الإسرائيليين (وكانت هذه من أهم الفوائد للمؤتمر) ولم يتم تنفيذ أي من المشاريع الإقليمية الفاخرة التي وزعت خرائطها على الطاولات أثناء فترة انعقاد المؤتمر.

إن تنفيذ هذه المشروعات الإقليمية يتطلب رؤوس أموال كبيرة جداً، ولابد أن تكون مصادر التمويل مؤسسات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي إضافة إلى المؤسسات الوطنية والإقليمية في الإدارة الأمريكية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، اليابان، ودول النفط العربية كالسعودية والإمارات.

غير أن صعوبة تأمين تجنيد رؤوس الأموال الدولية أدى إلى اقتراح إقامة مصرف تنمية إقليمي على شاكلة المصارف الإقليمية لإعادة تأهيل الأقاليم الموجودة في أمريكا الجنوبية، وأوروبا الشرقية، وآسيا، وقد تقرر بسرعة أن يقوم هذا المصرف الإقليمي برأس مال قدره 5 مليارات دولار، وقد عارض قيام هذا المصرف الإقليمي كلاً من السعودية وأوروبا لأنها لم تكن على استعداد للإسهام بتأمين الأموال الضرورية لتمويل المصرف وقد عارض الكونغرس الأمريكي زيادة ضخ الأموال لمؤسسات التمويل الدولية، ولكن حدث في الآونة الأخيرة تحول في موقف الكونغرس وعاد وصادق على توظيف 85 مليون دولار في المصرف الجديد وتسعى الأطراف المعنية إلى إقناع دول الاتحاد الأوروبي واليابان بالمشاركة في إقامة المصرف.

التفاؤل بقيام أي تعاون اقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل مرتبط باستمرار عملية السلام وتطورها، واستمرار العملية السلمية، وتحقيق السلام العادل والشامل وهو الأمل الوحيد في قيام أي تعاون اقتصادي، ويرى البعض فشل حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات يشكل

فشلاً لفكرة التعاون الاقتصادي والدليل على ذلك المؤشرات التالية التي ظهرت بعد وصول تجمع الليكود بزعامة نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل:

- إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة.
- انعدام التقدم في مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل.
- وصول مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل إلى طريق مسدود.

هذه المؤشرات وغيرها كانت هي السبب الرئيسي في عدم حدوث أي تقدم على صعيد التعاون الاقتصادي، بل ومن المتوقع حدوث تراجع في هذا المجال إذا استمرت الحال على ما هي عليه الآن.

- مؤتمر الدار البيضاء نوفمبر 1994 وترسيخ مفهوم السوق الشرق أوسطي:

انعقد مؤتمر الدار البيضاء في نوفمبر 1994 ليكرس فكرة التعاون ألاقليمي في الشرق الأوسط وترسيخ مفهوم السوق الشرق أوسطي. وبذلك شهدت عملية السلام في المنطقة نقلة جديدة من خلال ترجمة بعض أفكار مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف وتحويلها إلى واقع عملي. ووصف بعض الاقتصاديين مؤتمر الدار البيضاء على أنه (مدريد الاقتصادية) حيث حضر ممثلو 61 دولة و 1114 رجل أعمال ليشهدوا أن قطار السوق الشرق أوسطي قد انطلق على رغم ما حصل من تباين حول سرعة سير القطار أو توزيع الركاب على الحافلات والمقاعد أو حول من يحق له الجلوس في غرفة القيادة (فالقمة أكدت شراكة جديدة بين الحكومات ورجال الأعمال، قوتها في ترابط المصالح ووحدة الأهداف بين الطرفين، ومن أجل هيكلة الشراكة الجديدة تقرر إقامة مؤسسات إقليمية لهذه الغاية، منها مصرف التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإقامة مكتب إقليمي لتشجيع السياحة وتشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال، كما تقرر أيضاً إنشاء لجنة تنفيذية للمتابعة والتنسيق مع الهياكل المتعددة الأطراف وإنشاء أمانة تنفيذية لهذا الغرض) (1) وتم خلال المؤتمر طرح حوالي 200 مشروع اقتصادي منها 150 مشروع إسرائيلي و40 مشروع مصري وعشر مشاريع أردنية و 3 مشروعات للمغرب. وتشمل هذه المشروعات مجالات المياه والزراعة والتصحر والسياحة والنقل والطاقة والاتصالات والبيئة والصناعة. وتقرر عقد المؤتمر التالي في عمان / الأردن في العام التالي. وبذلك يشكل انعقاد مؤتمر الدار البيضاء تحدٍ جديد أمام العمل الاقتصادي العربي المشترك والمؤسسات العربية القومية وبخاصة جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها.

---

(1) حلقة نقاشية، المصدر السابق ص93.

- مؤتمر عمان الاقتصادي نوفمبر 1995 استكمالاً لمسيرة مؤتمر الدار البيضاء:

جاء مؤتمر عمان الاقتصادي نوفمبر 1995 استكمالاً لمسيرة مؤتمر الدار البيضاء ويعد الحلقة الثانية في مسلسل المؤتمرات التي تهدف إلى دعم وتكثيف التفاعلات وخلق البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤيدة للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط. وقد شارك في المؤتمر رؤساء دول وحكومات ورجال الأعمال والبنوك والقطاع الخاص في الدول المعنية، إضافة إلى العديد من الجهات والمؤسسات الدولية المانحة والتي ترغب بالقيام بدور فعال في دعم التعاون الاقتصادي الاقليمي بغية المشاركة في النتائج المستقبلية ورسم خريطة التعاون والتنمية في المنطقة. ووصل عدد الدول المشاركة في المؤتمر 63 دولة منها 13 دولة عربية وحوالي 1000 رجل أعمال. وقد لوحظ غياب التنسيق العربي في هذا المؤتمر .كما حصل في سابقه . فقد شاركت الدول العربية تحت سيطرة الرؤية الذاتية والآنية والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات الخسارة الكلية في المستقبل (2).

وطرح في المؤتمر العديد من المشروعات، فطرحت مصر 85 مشروع بتكلفة قدرها 25 مليار دولار بينما طرحت الأردن 27 مشروعاً بقيمة 3.5 مليار دولار، وطرحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية عددا من المشروعات قيمتها 6.3 مليار دولار، وقدمت الحكومة الإسرائيلية 162 مشروعاً بتكلفة قدرها 25.3 مليار دولار (1)

وكان من بين أهم نتائج مؤتمر عمان الاقتصادي:

- إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط، برأسمال قدره 5 مليار دولار.
- قيام مؤسسة السياحة الاقليمية.
- إنشاء مجلس الأعمال والتجارة الإقليمي.
- وتقرر عقد المؤتمر الاقتصادي الثالث بالقاهرة في نوفمبر 1996.

وفي قمة عمان الاقتصادية انكشفت جميع الأوراق وتحدثت بعض الأطراف بلغة لا تخلو من الخشونة والمواجهة ووصلت الأمور إلى منتهاها عندما تفاخرت أطراف عربية في القمة بالركض والهرولة في عملية التطبيع. ووصل الطرح الاسرائيلي إلى منتهاه من خلال المشاريع والأوراق التي قدمها الوفد الاسرائيلي ومن خلال الفلسفة والاستراتيجية التي قدمها، وكأن كل ما تطرحه اسرائيل هو القول الفصل والأمر الواقع الذي لا مهرب منه وتوضح ذلك من خلال الطروحات الاسرائيلية التالية: (2)

---

(2) الدكتور إجلال راتب، التعاون ألاقليمي في الشرق الأوسط مع التركيز على قمة عمان، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق . المغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، الاسماعيلية 24 – 26 أيلول 1996، ص589.

(1) المصدر السابق ص590.

(2) أسامة غيث، مؤتمر القاهرة الاقتصادي، مظاهر الغياب وظواهر الحضور؟!، الأهرام العدد الصادر بتاريخ 1996/11/16.

- إن اسرائيل يجب أن تكون الدولة المركزية أو المحور في العلاقات والمبادلات والمعاملات، فعندها تلتقي الطرق والمواصلات والاتصالات وعلى أرضها تقام المطارات وعلى شواطئها تبنى الموانئ وكأنها أضحت قلب الاقليم.
- اسرائيل هي واحة الحضارة والتكنولوجيا والتقدم، لذا يجب أن تتخصص في الصناعات عالية التقانة والمتقدمة وذات القيمة المضافة العالية والأرباح الكبيرة.
- يتخصص الآخرون (باقي الدول العربية) وبحكم تخلفهم في الصناعات كثيفة العمالة قليلة العائد منخفضة القيمة المضافة والأرباح.
- تتحول اسرائيل إلى القاطرة التي تنقل العرب إلى العالم الخارجي وتسوق انتاجهم على امتداد الكرة الأرضية لأنها تملك المواصلات والاتصالات وتملك الامتيازات وتملك القنوات المفتوحة في علاقاتها مع كل العالم. (والجميع يعلم أن من يملك التسويق يملك في النهاية قرار الاستثمار وقرار الانتاج ويملك في النهاية قرار المنح والمنع ويصبح السيد المطاع).

وجاء أغرب الطروحات الاسرائيلية عندما تحدثت عن رجال الأعمال العرب وكأنهم رصيد اسرائيل ومخزونها الاستراتيجي الذي يمكن أن يقبل التحرك بعقلية الطابور الخامس وكان هذا هو الخطأ الكبير الذي وقعت به مخططات اسرائيل.

- مؤتمر القاهرة الاقتصادي الإقليمي الثالث والتعاون الاقتصادي:

انعقد في تشرين الثاني 1996 مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا، بحضور وفود رسمية من 72 دولة و52 منظمة دولية اقليمية وعربية، اضافة إلى 850 شركة وحوالي 2000 رجل أعمال. وقد شارك في هذا المؤتمر من الدول العربية كل من المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، السعودية، الكويت، الامارات، البحرين، قطر، عمان، فلسطين، اليمن وموريتانيا. وهو المؤتمر الثالث في سلسلة مؤتمرات التعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة منذ أن انطلقت عملية السلام. ويرى المنسق العام للمؤتمر السفير أحمد أبو الخير أن المؤتمر نجح على جميع الأصعدة اقتصادياً وعربياً وحتى افريقياً.. ودفع الاسرائيليون خلاله ثمن رفضهم لمتابعة عملية السلام فلم يعقدوا صفقة ولم يجلسوا مع الوفود العربية باستثناء قطر التي أبلغتهم قرار تجميد التطبيع. ولم تعد اسرائيل محور التعاون الاقليمي في المنطقة كما كان سائداً في مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر عمان. (1)

واستطاع المؤتمر التأكيد على ربط التعاون الاقليمي الاقتصادي وغير الاقتصادي بتحقيق السلام الشامل، كما أكد المؤتمر لأول مرة أن التعاون الاقليمي لا يعني بالضرورة أن تكون اسرائيل طرفاً فيه إذ يمكن أن يكون عربياً – عربياً وهذا هو المحور والمرتكز ويجب أن تكون له الأولوية. (2)

لقد انعقد المؤتمر في القاهرة في ظل تجميد تام لعملية السلام من جانب حكومة الليكود في اسرائيل. وبالتالي وجه المؤتمر رسالة واضحة لإسرائيل بأنها لن تكون عضواً مقبولاً في أي تعاون اقليمي إلا إذا سددت التزاماتها تجاه عملية السلام الشامل دون مماطلة أو تسويف.

لذلك يرى بعض المحللين أن مؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا لم ينجح في تحقيق الأهداف المطلوبة، والسبب في راي هؤلاء المحللين هو التركيز على الجوانب الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية ذلك لأن العوائد الاقتصادية للسلام من الصعب تحقيقها في ظل عدم التقدم في المجال السياسي. (3)

وقد ربط الكاتب المصري أسامة غيث قيمة مؤتمر القاهرة الاقتصادي بمجموعة من الظواهر بالغة الأهمية والتأثير في مستقبل الأحداث بالمنطقة والاقليم والعالم منها:(4)

إن استضافة القاهرة للمؤتمر ضمنت له حشداً غير مسبوق من المشاركين من جميع دول العالم يمثلون 87 دولة بالإضافة إلى المستوى الرفيع للمشاركة سواء على مستوى ممثلي الحكومات أو المنظمات الاقليمية والدولية وكذلك على مستوى منظمات الأعمال في دول العالم وكذلك مشاركة رجال الأعمال والشركات الكبرى بكبار القيادات والمسؤولين فيها وكل هذا الحشد وكل هذا المستوى الرفيع من التمثيل لم يحدث من قبل في الدار البيضاء أو عمان. ووصل الحشد في القاهرة إلى 5 آلاف مشارك.

ان لغة الحوار الدولية على لسان المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال شهدت تغييراً جذرياً يتعامل مع دول الاقليم المختلفة المشاركة في ظل امكانياتها وقدراتها الحقيقية في مجال مستقبل الاستثمار والتجارة والأعمال بعيداً عن تضخيمات الأحاديث السياسية وأحلامها غير الواقعية والتاريخية.

إن لغة الحوار العربية بين جميع الأطراف المشاركة قد اتسمت بدرجة عالية من الشعور بالخطر والشعور بالمسؤولية وأيضاً الشعور بحتمية التنسيق والتعاون والتكامل العربي باعتباره حجر الزاوية في أية تعاملات مع الأطراف الأخرى في الاقليم وعلى امتداد العالم.

- التطبيع بين العرب وإسرائيل (الاقتصاد أولاً) أم (السلام الشامل والعادل أولاً):

في ظل هذه الأجواء انعقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الثالث، في العاشر من تشرين الثاني 1996 في القاهرة، ولكن هناك صعوبات جمة أمام هذا المؤتمر فقد كانت رسالة العرب الأولى لنتنياهو هي أنه ليس هناك مقولة (الاقتصاد أولاً) بين العرب وإسرائيل بل (السلام الشامل والعادل أولاً)، ثم يأتي الاقتصاد بشكل طبيعي، وجدير بالذكر أن بعض المفكرين العرب الذين اجتمعوا في ندوة عُقدت في القاهرة، قد أوصوا الحكومة المصرية بعدم عقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الثالث في القاهرة حتى تتوقف إسرائيل عن عرقلة عملية السلام، وقد رفض المفكرون

(4) أسامة غيث، مؤتمر القاهرة الاقتصادي، مظاهر الغياب وظواهر الحضور؟!، الأهرام، العدد الصادر بتاريخ 1996/11/16.

أقوال نتنياهو، أنه يريد السلام وحسن الجوار مع العالم العربي طالما أنه غير مستعد لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد، مبدأ الأرض مقابل السلام. وتفيد بعض المعلومات التي رشحت عن مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة بعد تسلم نتيناهو السلطة في إسرائيل بأن الزعماء العرب قد اتخذوا قراراً في هذه القمة بتجميد العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وبخاصة تلك التي بدأت تقيم علاقات وفتحت ممثليات تجارية في إسرائيل (1).

يبدو أن التضامن العربي أمر هام جداً وبخاصة إذا استند إلى قرارات القمة العربية الأخيرة في القاهرة التي أسست ووفرت المناخ الملائم لاتخاذ المزيد من المواقف المنسجمة مع ما تم التوصل إليه عربياً، تمهيداً للإفساح لعملية السلام أن تتابع خطواتها التي بدأت مع مؤتمر مدريد بهدف إنهاء الاحتلال للأراضي العربية وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة الأمر الذي يمكن أن يسهم في فتح أبواب التعاون الاقتصادي فيما بعد بين دول المنطقة.

أبرز المؤتمر بالفعل وجود توجه عالمي جديد يتفهم الطموحات العربية ويتفهم الحقوق المشروعة العربية بل ويتفهم بدرجة عالية أن السلام توجه استراتيجي عربي والأهم من ذلك أن الأطراف الدولية المختلفة ترغب في التعامل مع العالم العربي بدون وجود وسطاء وأن هناك مساحة عريضة للمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة حان الوقت لانطلاقها وبروزها.

وقد حاولت الحكومة المصرية – بهدف انجاح المؤتمر في ظل التجميد التام لعملية السلام – استبدال القيمة الاقتصادية (على غرار قمتي الدار البيضاء وعمان)(1) بمؤتمر اقتصادي يكون التركيز فيه على الاستثمار وتدعيم دور القطاع الخاص، وأهمية وضرورة الاصلاح الاقتصادي، اضافة إلى ادراج قضية التعاون العربي – العربي، حيث تم تصحيح مفهوم التعاون الاقليمي الذي نوقش في قمتي الدار البيضاء وعمان وكان يشترط أن تكون اسرائيل طرفاً بهذا التعاون لا بل أن تكون اسرائيل الدولة المركزية أو محور التعاون حسبما كانت تدعي لنفسها من قبل خلال القمتين السابقتين. وبذلك أصبح من الممكن قيام تعاون اقليمي (عربي–عربي) دون أن تكون اسرائيل الدولة المركزية أو محور التعاون، أو حتى طرفاً فيه.

- 162 مشروعاً من الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر القاهرة:

وقد أحضر الوفد الاسرائيلي إلى مؤتمر القاهرة عدداً من المشروعات يصل إلى نحو 162 مشروعاً بقيمة تصل إلى حوالي 27 مليار دولار. وكان الوفد يأمل توضيع شراكه على جميع المشروعات التي تقدم بها إلا أن هذا لم يحدث ومن بين المشروعات الكثيرة التي فشلت.

- اقامة دزني لاند جديدة في منطقة الشرق الأوسط على مدخل خليج حيفا.

---

(1) شفي غباي، مجلة (عكسيم) الاقتصادية، السفير العدد الصادر في 6 / 9 / 1996.

(1) انظر، Herald Tribune International U.S.A 15/11/1996

انظر أيضاً، حديث مساعد وزير الخارجية المصري رؤف سعد، لمجلة الحوادث، العدد 2089 – إنجلترا 15-1996/11/21.

- تشغيل شبكات التلفون المحمول في مصر وعرضت اسرائيل تزويد مصر بتلفون محمول صناعة اسرائيلية فقوبل بالرفض.
- نظام شبكة الكمبيوتر الاسرائيلية لمدارس مصر بمختلف مراحلها وأنواعها.
- تزويد الدول العربية بالاوتوبيس الاسرائيلي (ايجد).
- شحن البضائع العربية الصنع إلى أوروبا.
- دخول البورصة الاسرائيلية بشراكة مع البورصة المصرية.
- تطبيق نظام التأمين الاسرائيلي على سكان الدول العربية كلها.
- مشروع اسطول سفن اسرائيلية للسياحة في البحر الأحمر والخليج.
- مشروع تزويد أسواق الدول العربية بلعب الأطفال التعليمية الاسرائيلية.
- مشروع تطوير ميناء أشدود الاسرائيلي التجاري.
- مشروع اسرائيل لربط الدول العربية بالأقمار الصناعية الاسرائيلية التي تدور في المنطقة.
- مشروع اسرائيلي لإغراق الأسواق العربية بأنواع الأدوية الاسرائيلية الصنع.

وغيره من المشروعات التي لاقت الرفض من قبل العرب المشاركين في المؤتمر والذين رفضوا أحياناً جلوس الوفد الاسرائيلي بالقرب منهم، أو الحديث معهم. (1)

بيد انه وخلال مناقشات المؤتمر برزت مخاوف لدول الخليج التي حضرت المؤتمر تمحورت بثلاث نقاط رئيسية هي:

1. خشيتها من أن تصبح ممولاً للمشاريع الاسرائيلية.
2. عدم تحمسها للسرعة في تطبيع العلاقات مع اسرائيل، لأن هذه السرعة ستؤثر سلباً على موضوع الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان.
3. الخوف من تأثير المشاريع المطروحة على المشاريع القائمة.

وازاء كل ذلك اتخذ الوفد السعودي في المؤتمر موقفاً غير متحمس لإنشاء البنك وأشار وزير التجارة (رئيس الوفد) إلى أن اجمالي المساعدات والمساهمات السعودية لمؤسسات التمويل الاقليمية والدولية بلغت نحو سبعين مليار دولار حتى عام 1993، وقال أن قضية التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تمثل في الحقيقة مشكلة عدم توافر المؤسسات، المالية الدولية والاقليمية والوطنية لأنها متوفرة وبما يكفي لاحتياجات التنمية في هذه المنطقة. وهنا ربما أراد الوزير السعودي أن يقول إن المؤسسات موجودة ولكن على ما يبدو أنه ليس المطلوب المؤسسات الوطنية وإنما مؤسسات اسرائيلية. مؤسسات تؤدي خدمات للاقتصاد الاسرائيلي وتستنزف الخيرات الوطنية، وتحول أسواق بلدان المنطقة إلى أسواق لتصريف المنتجات الاسرائيلية، ومنتجات البلدان الداعمة لها.

أما بيرس فقد اعتبر القمة بداية الأمل حيث قال إنها حلمي الكبير وسنتوسع اقتصادياً في المجالات التي فشلنا في التوسع بها سياسياً. وإذا كانت هذه الكلمة تلخص في الواقع الهدف الحقيقي للسوق فإن الوسائل التنفيذية لذلك كانت من خلال الزيادة في عدد المشاريع التي فرضتها اسرائيل على المؤتمر والتي وصل عددها إلى حوالي 218 مشروع وبقيمة اجمالية تقدر ب 25 مليار دولار، استندت في اقناع المؤتمرين بأهميتها وجدواها على ابراز قوتها الاقتصادية مقارنة بالاقتصاديات العربية الضعيفة، والمشتتة وبالمشاريع العربية التي تفتقر إلى التنسيق، وتعاني من الضعف.

لقد كانت المشاريع المطروحة من وفد الحكم الذاتي الفلسطيني مشاريع مشتركة مع كل من اسرائيل والأردن مثل مشاريع المياه على نهر الأردن، ومشروع مياه غزة كمشروع اقليمي.... بالإضافة إلى مشاريع أخرى في النقل والصناعة والمنسوجات والدباغة وهي بمجملها تبدو ضعيفة بالمقارنة مع المشاريع الاسرائيلية وقد وصف اقتصادي مصري مشاركة اسرائيل بالمشاريع بقوله «انها مستوطنات اقتصادية جديدة على طول الوطن العربي وعرضه» ولا تخرج عن هذا الإطار المشاريع التي تقدم بها الوفد الأردني بالرغم من المنافع الاقتصادية التي من المتوقع ان يحصل عليها الأردن بنتيجة الاتفاقات التي أبرمها مع شركات اسرائيلية وأمريكية ويابانية وايطالية وبريطانية.

- مجالات ودلالات مشاريع اسرائيلية:

إن معظم المشاريع الاسرائيلية التي قدمت إلى مؤتمر عمان كان قد تم طرحها في قمة الدار البيضاء، وهي برأي العديد من المراقبين تأكيد جديد على أنها مشاريع الهدف منها بسط الهيمنة والنفوذ الأمريكي – الاسرائيلي.

وتدل المراجعة السريعة لطبيعة المشاريع المطروحة على أن القسم الأكبر من هذه المشاريع يهدف فعلاً إلى تحقيق هذه الغاية بعدها تتألف من:

مشاريع لبناء وتطوير بنى تحتية ومرافق عامة في مجالات المياه والطاقة والمواصلات، والاتصالات، ومعلوم لدينا أن اسرائيل عبر هذه المشاريع تربط المنطقة بها وتحقق مجموعة من الأغراض أهمها:

- تحويل اسرائيل إلى مركز رئيسي من مراكز البنية التحتية الاقليمية في الشرق العربي.
- تنويع مصادر الطاقة وتسهيل الحصول عليها بأرخص تكلفة ممكنة، وتخفيض تكلفة الكهرباء عبر ربط شبكتها الكهربائية بشبكات الدول العربية المحيطة
- ممارسة دور الوسيط المقرر للمشاريع حيث تطرح اسرائيل نفسها كوسيط أو طرف ثالث في انشاء أغلب المشاريع المطروحة والمثال على ذلك دورها في نقل المياه من لبنان إلى الأردن ومن مصر إلى غزة... في الوقت الذي تصر فيه على عدم احداث أي تغيير في سيطرتها على المصادر المائية التي استولت عليها بالقوة العسكرية عامي

1948-1967 وبشكل عام يلاحظ أن لإسرائيل مصلحة في كل المشاريع المطروحة.

- الحصول على تحويل دولي وبشروط سهلة ذلك لأن المشاريع ذات البعد الاقليمي تعطى أفضلية وتحظى باهتمام البنك الدولي والمفوضية الأوربية لاسيما إذا ما كانت تنسجم مع متطلبات النظام العالمي الجديد في السوق الشرق أوسطية.
- مشاريع ثنائية أي أنها مشاريع بين اسرائيل وإحدى الدول العربية وذلك لتبقى اسرائيل في مواجهة اقتصاديات عربية منفردة ومنعزلة عن بعضها ولتضمن استمراريتها في السيطرة والهيمنة ولتحقيق شروط الاندماج الاقليمي بتغيب التنسيق والتعاون العربي.

مشاريع يمثل فيها القطاع الخاص حجماً كبيراً. لقد حضر مؤتمر عمان من رجال الأعمال أعداداً كبيرة من الأردن / 348 / ومن مصر /107 / ومن قطر /51 / والامارات /39 / والحكم الذاتي /38 / والمغرب /26 / وتونس / 20 / بالإضافة إلى رجال أعمال أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين وآسيويين. مما يشير إلى أن الهدف هنا هو قيام أنشطة اقتصادية مشتركة يساهم فيها رأس المال الخاص وفق آلية اقتصاد السوق وعبر ربط رجال الأعمال بالمراكز الاقليمية والدولية لعالم التجارة والمال لخلق مصلحة عالية في الأمن والتطبيع الإسرائيليين. وليشكل رجال الأعمال عوامل ضغط على حكوماتهم في الدفاع عن مصالحهم.

أما المشاريع التي هي خارج إطار البنية التحتية فإن أهم ما يلاحظ عليها هي:

تركزها في المناطق الحدودية المتاخمة للدول العربية المحيطة وذلك لاعتبارين:

- خلق سياج أمني اقتصادي على شكل مستعمرات اقتصادية.
- توفير اليد العاملة الرخيصة بالقرب من الأسواق المحلية.
- اعتماد بعض المشاريع المطروحة على تكريس تقسيم عمل تتخصص اسرائيل وفقه بالجانب القائم على التكنولوجيا المتطورة والخبرة التسويقية في حين يوكل إلى الجانب العربي المجالات الأقل تطوراً وتقدماً.

أما إذا ما تناسينا كل ما أشرنا إليه وأردنا أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية:

- ما هي مدى الحاجة الاقتصادية لهذه المشاريع وهل كان من الممكن اقامة هذه المشاريع في إطار التعاون والتنسيق العربيين أم لا؟
- وهل غياب الخبرة أو عدم توفرها بالقدر الكامل هو السبب في ذلك؟
- لماذا تقدم الخبرة الأوربية والأمريكية في إطار السوق الشرق أوسطية ولم تقدم في إطار السوق العربية المشتركة؟
- لماذا لم تنجح المشاريع العربية المشتركة ولا السوق الاسلامية المشتركة وينتظر أن تنجح السوق الشرق أوسطية؟

- هل المشاريع السابقة تتناقض مع مصالح العرب؟ وهل مشروع الشرق أوسطية ينسجم مع مصالحهم؟

وإذا كان من الممكن أن تتعدد الأجوبة على الأسئلة المثارة إلا أننا لا نستطيع الاعتراف في المشروع المطروح بديل عن فشل العرب المتكرر في تحقيق الوحدة لأنه ليس المطروح حلاً من اثنين، أما الوحدة أو الخضوع والاستسلام بالطرق التي تمت فيها الاتفاقيات، إن اسقاط التعاون العربي من جدول أعمال بعض القادة العرب والعمل بمبدأ المفاوضات السرية والثنائية والذهاب إلى المفاوضات بالطريقة التي تمت فيها الاتفاقيات المنفردة هو الذي أدى إلى انعدام التكافؤ فيها وخلق شعور بالإحباط بعدم امكانية تحقيق التنسيق العربي. والحالة هذه إذا كان لا يجوز أن تستمر فإنها تتطلب من أجل تصحيحها جهداً استثنائياً وعلى أكثر من صعيد.

وهناك في الواقع نقاط ضعف عديدة يمكن النفاذ من خلالها إلى الرأي العام العربي. فمشروع المصرف الاقليمي لا يحظى بقبول دولي داعم ويواجه بتحفظ الماني وياباني وأوربي عام، كما تواجه المشاريع الأخرى تحديات مماثلة على الصعيدين الدولي والاقليمي، فإذا كانت اسرائيل تسعى إلى تمديد شيكات تنطلق من مرافئها الأساسية ولاسيما حيفا ويافا أو تصل إلى هذه المرافئ فإن هدفها من ذلك تحويل هذين المرفأين إلى مركز اقليمي أساسي للشحن أو الترانزيت أو الخدمات الرقابية الأخرى لكل المنطقة، وهذا مما يتناقض مع مصالح الأردن ومصر لأنه يهمش المرافئ الأساسية لها، وإذا كانت اسرائيل تصر على تحديد الخطوط والأنابيب الناقلة للنفط والغاز من الخليج إلى حيفا فإن هذا المشروع يضر أيضاً بمصالح مصر لأنه يهمش قناة السويس.

وهكذا فإن هذه المشاريع تواجه بتحديات حقيقية. وهذه التحديات يمكن أن تكون منطلقاً اضافياً في كشف أهدافها الحقيقية، والمصالح التي تمثلها، ومواجهتها بموقف عربي موحد. وبمشاريع عربية مشتركة.

(ومن جهة أخرى، تطرح الشرق أوسطية ليس بهدف احداث تحول في التفاعلات السياسية العربية – الاسرائيلية من وضع صراعي كلي إلى وضع تعاوني شامل فحسب، بل تتعدى ذلك إلى العمل على إلغاء العروبة السياسية التي تجعل العلاقات العربية – العربية مميزة من غيرها، بحيث يتساوى الجميع كدول وطنية لا توجد بين بعضها علاقات خاصة في نظام قيد التأسيس، وأرى أن الوضع الحالي أيضاً يشجع العمل على تحقيق هذا الهدف. وقد دعا شمعون بيريس بالفعل إلى شطب مؤسسات مثل جامعة الدول العربية وإبدالها بمؤسسات جديدة، مثل بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس، بحسب بيريس، الحقيقية السياسية الاقتصادية الجديدة). (1)

---

(1) financial Times 25/10/1995 نقلاً عن المستقبل العربي العدد 4 / 1996 ص110.

ويستند النظام الاقتصادي في السوق الشرق أوسطي إلى اقتصاديات السوق وإطلاق يد الشركات الخاصة. وقد جرى التمهيد لذلك في إطار سياسات اعادة الهيكلة والتكيف والخصخصة التي تدعمها المؤسسات المالية والدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي).

والهدف من ذلك تقويض القطاع العام والحد من دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي. ومثل هذا الوضع تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يساعد على دمج اقتصاديات المنطقة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. فضلاً عن أن هذا النظام يسهم في اضعاف جهاز الدولة القطرية لمصلحة التوجهات الاقليمية، ويكرس تبعية المنطقة واخضاعها لإملاءات التقسيم الدولي الرأسمالي الجديد للعمل. (2)

والواضح أن هذا المشروع(هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أميركي، يهدف الى بناء ما أسماه شيمون بيريز (الشرق الأوسط الجديد) الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً رئيسياً و قيادياً ، و تكون بمثابة (الوسيط) و (الوكيل المعتمد) بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب و آسيا من ناحية و بين بلدان المشرق و الخليج العربي بالأساس من ناحية أخرى) ، و قد أشار الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة إلى تحفظاتنا على المشروع الشرق أوسطي ، و المكاسب و الخسائر الاقتصادية و الاستراتيجية المحتملة في ظل هذا المشروع الذي يجري تسويقه بأساليب دعائية براقة. 1

يستهدف السوق الشرق أوسطي إلغاء أي نظام اقتصادي عربي بصورة عملية و إن لم يعلن عن ذلك بالنص ، و يقوم هذا المشروع على ربط إقليمي في المواصلات و الكهرباء و المياه و على جعل عملية التنمية الشاملة عملية إقليمية فلا سياحة و لا تطوير و لا نقل و لا إنماء مرافق و لا حياة و لا إقامة إلا على أساس الربط الإقليمي بحيث تتحول المنطقة إلى سوق اقتصادية واحدة، و يمر مشروع السوق الشرق أوسطي بمراحل ثلاث تكون إسرائيل فيها جميعاً المحور و المركز و تكون الدولة المهيمنة في المنطقة في المرحلة الأولى: يقام تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع بين الأردن و فلسطين و إسرائيل التي تسيطر فيه على سوق العمل و الثروة المائية تقام في المرحلة الثانية: منطقة للتبادل التجاري تضم مصر وسورية والأردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ولبنان وإسرائيل وتنتهي الترتيبات لهذه المرحلة في عام 2010 في المرحلة الثالثة و الأخيرة: تتم عملية إقامة منطقة للتعاون الاقتصادي العربي تشمل بالإضافة إلى الدول المذكورة في المرحلة الثانية بلدان مجلس التعاون الخليجي التي سوف تشكل الممول الرئيسي لهذه السوق.

وتتمتع إسرائيل خلال المراحل الثلاث بالدور المهيمن والقيادي اعتماداً على تفوقها التقاني والعلمي وقوتها العسكرية والاقتصادية، وقبل كل شيء بسبب علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والشركات متعدية الجنسية.

---

[1] المصدر السابق.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد